بين الاقتصاد والسياسة

في الجانب المتعلق بأسباب الازمة الاقتصادية، من وجه النظر الاسرائيلية، والنتائج السياسية المترتبة عليها، على الصعيد العام في المناطق المحتلة، وتجاه الانتفاضة، توقّع مصدر اسرائيلي ان يؤدي أي انخفاض جديد في المستوى الحالي لاقتصاد المناطق المحتلة الى تصعيد وتيرة الصدامات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي. وتوقّع مصدر في الادارة المدنية الاسرائيلية ان تتطور الاوضاع باتجاه «يصبح فيه الفلسطينيون لا يملكون ما يفقدونه». ولاحظ المصدر نفسه ان آلاف السكان في المناطق المحتلة انتقلوا الى دائرة البطالة خلال الشهر الاخير. وحتى الذين يتابعون العمل منهم، حتى الآن، فقد باتوا يحصّلون ٥٠ بالمئة، فقط، ممّا كانوا يحصلونه من دخل قبل شهور عدة مضت. وفيما تعتقد اوساط اسرائيلية بأن من شأن الازمة الاقتصادية، في الضفة والقطاع، دفع المواطنين الى ايقاف انتفاضتهم، فان غالبية العاملين في وزارة الدفاع الاسرائيلية، والادارة المدنية، ممّن تتعامل مباشرة مع الاوضاع، في المناطق المحتلة، تعتقد بعكس ذلك، وترى ان الامور سوف تذهب، بالعنف الحالي، الى ما هو أبعد ممّا هو عليه الآن (يهودا ليطاني، «مخاوف من ان يزوّد التراجع الاقتصادي الانتفاضة بالوقود»، **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٩/٢/١٢).

من جهة أخرى، حدّد مراقبون اسرائيليون، تابعوا التطورات الاقتصادية الاخيرة في المناطق المحتلة، أربعة أسباب رئيسة للازمة الراهنة، هي: انخفاض قيمة الدينار الاردني، وتضرر الموظفين الذين لا يزالون يتلقون رواتبهم من الاردن وبعملته، كذلك بعض المستخدمين الذين يدفعون أجور عمالهم بالدينار الاردني؛ زيادة عدد العاطلين عن العمل داخل «الخط الاخضر»، وفي المناطق المحتلة، وفقدان بعض الفلسطينيين أعمالهم بسبب الاضرابات التي تدعو اليها قيادة الانتفاضة بين الحين والآخر؛ التراجع في الوضع الاقتصادي في اسرائيل وأثر ذلك على الفلسطينيين الذين يعملون وكلاء لشركات اسرائيلية؛ التراجع الحادّ في نسبة تدفق العملات الاجنبية، بسبب الموقف المتشدد الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية تجاه حرية ادخال العملات الاجنبية من دول الخليج والاردن الى المناطق المحتلة، وكذلك تأثير الاوضاع الاقتصادية لعدد من البلدان العربية التي تعاني من مشكلات على هذا الصعيد، على حجم هذه التحويلات (**المصدر نفسه**).

على النقيض من ذلك، حمّل مصدر فلسطيني مسؤولية التدهور الاقتصادي الاخير في المناطق المحتلة للحكومة الاسرائيلية، التي عمدت الى اغراق الاسواق المحلية بالدينار الاردني (**المصدر نفسه**). ووصف مصدر آخر ما يجرى، في المناطق المحتلة، بأنه عقوبة جماعية لمواطني الضفة والقطاع، وأبعد من هذا محاولة الى اشغالهم في نزاعات عمل، ودفعهم الى الانصراف نحو البحث عن سبل للتغلب على مصاعبهم الاقتصادية، واظهار الاعتراض على نمو العمل السائد منذ بداية الانتفاضة، وخلق انقسامات داخلية بالمطالبة بتغيير هذا النمط السائد، وهي أمور تمثّل، بمجملها، الجانب غير المرئي من الخطة الاقتصادية الاسرائيلية (البرغوثي، **مصدر سبق ذكره**).

من جانبه، سارع الاتحاد العام لنقابات العمّال في الضفة الفلسطينية الى اتخاذ موقف شرح فيه الظروف المحيطة بالازمة الاقتصادية الراهنة، والمخاطر المترتبة عليها، خصوصاً على صعيد الطبقة العاملة الفلسطينية. جاء ذلك في بلاغ صحافي اصدره الاتحاد، لاحظ «ان الاجراءات الاقتصادية الاخيرة التي نفّذتها الحكومة الاسرائيلية توقع اضراراً كبيرة بكافة قطاعات شعبنا في الاراضي المحتلة، وخصوصاً قطاع العاملين بأجر». وأضاف البيان: «لقد لاحظنا، حسب دراستنا لتأثير هذه الضربة الاقتصادية، ان دخل المرتبطين بالدينار الاردني انخفض بواقع ٦٠ بالمئة، وان جماهير العمّال فقدت من قيمة دخلها، في الواقع، ما نسبته ٤٠ بالمئة، علماً بأن متوسط الاجر الحالي للعمّال لا يزيد على ١٥ شيكلاً يومياً، مع ملاحظة ان الاحتياجات الاساسية لعائلة مكوّنة من خمسة أفراد تصل الى ألف شيكل جديد، أي بواقع ٣٤ شيكلاً يومياً، وذلك نتيجة لاجراءات حظر التجول، وحواجز الطرق، والبطالة العالية راهناً، وغيرها». وأشار بيان اتحاد نقابات العمال الى ما أطلق عليه عملية «اعادة التكوين الاقتصادي» الجارية